

Distr.: Limited
2 November 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان؛ بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بيرو، بيلاروس،
رومانيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، لكسمبرغ، النمسا، اليونان: مشروع قرار

حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، والعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية^(٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية^(٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤) واتفاقية حقوق الطفل^(٥)،
واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٦)، وسائر صكوك حقوق الإنسان التي
اعتمدها الأمم المتحدة،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) United Nations, Treaty Series, vol. 1249, No. 20378.

(٤) Ibid., vol. 1577, No. 27531.

(٥) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.



وإذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٩٦، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أعلنت فيه ١٧ تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وقرارها ٥٠/١٠٧، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أعلنت فيه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، فضلا عن قرارها ٥٩/١٨٦، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وقراراتها السابقة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والفقر المدقع، التي أكدت فيها من جديد أن الفقر المدقع والاستبعاد في المجتمع إنما يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه يتعين إذن اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٢/١٣٤، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي سلمت فيه بأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان جوهري من أجل تفهم جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها،

وإذ تؤكد من جديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يساورها بالغ القلق من أن الفقر المدقع لا يزال منتشرا في جميع بلدان العالم، أيا كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن نطاق الفقر المدقع ومظاهره، كالجوع، والاتجار بالبشر، والمرض، وانعدام السكن اللائق، والأمية، واليأس، تتجلى جسامتتهما بوجه خاص في البلدان النامية، مع إقرارها بالتقدم الكبير المحرز في عدة أصقاع من العالم في مجال مكافحة الفقر المدقع،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا لأن عدم المساواة والعنف والتمييز بسبب نوع الجنس وتفاقم الفقر المدقع، وأن ذلك يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات،

وإذ تشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٥/١٦، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥^(٦)، وكذلك قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٩ المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥^(٧)،

وإذ ترحب بمؤتمر قمة قادة العالم للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، المعقود في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدعوة من رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا ورئيس وزراء إسبانيا، وبدعم من الأمين العام،

(٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٣ (E/2005/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٧) انظر E/CN.4/2006/2-E/CN.4/Sub.2/2005/44، الفصل الثاني، الفرع ألف.

وإذ ترحب بما اتخذته مجموعات من الدول الأعضاء من مبادرات على أساس طوعي تقوم على آليات تمويل ابتكارية تساهم في حشد الموارد من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى زيادة توفير سبل حصول البلدان النامية على الأدوية بأسعار ميسورة على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد) فضلا عن مبادرات أخرى مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين، وإذ تحيط علما بإعلان نيويورك، المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الذي استهل مبادرة العمل على مكافحة الجوع والفقر، ودعا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لجمع الأموال التي تمس الحاجة إليها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولتكميل وضمان استقرار المعونة الخارجية وإمكانية التنبؤ بها على المدى الطويل،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر المدقع يشكل تحديا رئيسيا ضمن عملية العولمة وأنه يتطلب سياسات منسقة ومستمرة من خلال الإجراءات الوطنية الحاسمة والتعاون الدولي،

وإذ تؤكد على ضرورة الوصول إلى فهم أفضل لأسباب الفقر المدقع ونتائجه،

وإذ تؤكد من جديد أنه، بالنظر إلى كون انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يعوق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان وقد يشكل، في بعض الحالات، تهديدا للحق في الحياة، فإن التخفيف من وطأته فورا والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يبقيا أولوية عليا لدى المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الديمقراطية والتنمية والتمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا وتسهم في القضاء على الفقر المدقع،

وإذ تحيط علما بالقرار ١٠٢/١، الذي قرر فيه مجلس حقوق الإنسان، في دورته الأولى، أن يمدد لفترة عام جميع الولايات والآليات والمهام والمسؤوليات التي تضطلع بها لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك ولاية الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع،

١ - **تؤكد من جديد** أن الفقر المدقع والاستبعاد في المجتمع يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه يتعين إذن اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** أنه لا بد للدول من أن تعزز اشتراك أكثر الناس فقرا في عملية صنع القرار في المجتمعات التي يعيشون فيها، وفي توطيد حقوق الإنسان، وفي الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع، وأنه لا بد من تمكين الناس الذين يعيشون في فقر والمجموعات المستضعفة من أن ينظموا أنفسهم ويشاركوا في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص في تخطيط وتنفيذ السياسات التي تؤثر فيهم، مما يمكنهم من أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية؛

- ٣ - تشدد على أن الفقر المدقع قضية كبرى يتعين أن تعالجها الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، أن الالتزام السياسي شرط مسبق للقضاء على الفقر؛
- ٤ - تؤكد من جديد أن انتشار الفقر المطلق على نطاق واسع يعوق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويوهن الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛
- ٥ - تسلّم بضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل معالجة أكثر الاحتياجات الاجتماعية إلحاحاً لدى الناس الذين يعيشون في فقر، بجملة وسائل منها تصميم وإنشاء آليات مناسبة لتعزيز وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطي؛
- ٦ - تؤكد من جديد الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٨)، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم ادخار أي جهد في مكافحة الفقر المدقع وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك الالتزام بخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ونسبة الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛
- ٧ - تؤكد من جديد أيضاً الالتزام المقطوع في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع، بما في ذلك النساء والفتيات^(٩)؛
- ٨ - تؤكد من جديد كذلك على الدور الهام لكل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق القضاء على الفقر وأهداف إنمائية أخرى كما وردت في الإعلان بشأن الألفية، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب من أجل القضاء على الأمية. وفي هذا السياق، تؤكد من جديد لإطار عمل دكاكار الصادر عن المنتدى العالمي للتربية في عام ٢٠٠٠^(١٠)، وتعترف بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في مجال دعم برامج التعليم للجميع كوسيلة لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛
- ٩ - تدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تواصل، ضمن إطار تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة حقوق

(٨) انظر القرار ٢/٥٥.

(٩) انظر القرار ١/٦٠.

(١٠) انظر اليونسكو، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية، دكاكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

الإنسان والفقر المدقع وتدعوها أيضا إلى مواصلة متابعة الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في هذا المجال؛

١٠ - **تهيب** بالدول وبهيئات الأمم المتحدة، وبوجه خاص مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، أن تواصل إيلاء الصلات القائمة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع الاهتمام المناسب، وتشجع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية على الشروع في مثل ذلك؛

١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة قاطبة لإدراج إعلان الألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والواردة في الإعلان نفسه في أعمالها؛

١٢ - **تحيط علما** بتقرير الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع^(١١) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين والثانية والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية؛

١٣ - **تقرر** أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والستين في إطار البند الفرعي المعنون "مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

(١١) E/CN.4/2005/49 و E/CN.4/2006/43.